

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
" شركة مساهمة مصرية "
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

القوائم المالية المستقلة
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧
وتقرير الفحص المحدود عليها

—	تقرير الفحص المحدود
١	قائمة المركز المالي المستقلة
٢	قائمة الدخل المستقلة
٣	قائمة الدخل الشامل المستقلة
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة
٥	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٣٧-٦	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٠٠ ٢٢ ٣٦ ٣٥ - ١١ ٢٢ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
تليفاكس : ٠١ ٢٣ ٣٦ ٣٥ - ٠٥ ٢٣ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الأهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدى : ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المستقلة الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المستقلة المرفقة للشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية) فى ٣١ مارس ٢٠١٧ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا فى التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التى قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

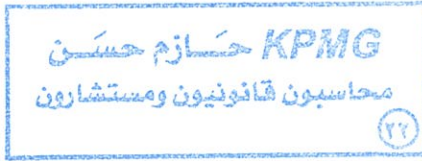
الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود ، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - فى جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المستقل للشركة فى ٣١ مارس ٢٠١٧ وعن أداؤها المالى وتدفقاتها النقدية المستقلة عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة لفت إنتباه

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً ، فكما هو مبين تفصيلاً فى الإيضاح رقم (٣١-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ حوالى ٧٥ مليون جنيه مصرى ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين ، وقد أفاد المستشار القانونى أنه لم يرد أى إخطار من المحكمة بورود التقرير ولم تحدد جلسة لنظر الموضوع حتى تاريخ شهادته ، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفوع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القانونى ، كما أورد المستشار القانونى فى شهادته أن دعوى الإلغاء المقامة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية مرجحة الكسب ، ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أية تسويات قد تنتج فى ذلك الشأن.

حاتم عبد المنعم منتصر
سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٢٢٥)
KPMG حازم حسن



القاهرة فى ٣١ مايو ٢٠١٧

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المستقلة
في ٣١ مارس ٢٠١٧

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	إيضاح رقم	الأصول
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>		<u>الأصول غير المتداولة</u>
١١٧ ٦٨٢ ٤٩٠	١١٢ ٨٣٥ ٧٠٣	(٤) ، (٢ - ٣)	أصول ثابتة (بالصافي)
١ ٥٨٣ ٨٧٤	٧ ٠٢٣ ٥٥٤	(٥) ، (٣ - ٣)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	(٦) ، (٤ - ٣)	استثمارات في شركات تابعة
٤٨٥ ٧٨٢ ١٠٦	٥٣٤ ١٧٧ ٥١٢	(٩) ، (٩ - ٣)	عملاء وأوراق القبض - طويلة الاجل
٤٦ ٧٣٣ ٧٥٠	٤٤ ٤٦٧ ٥٠٠	(١٢)	ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام
<u>٩٣٠ ٢٣٠ ١٣٠</u>	<u>٩٧٦ ٩٥٢ ١٧٩</u>		مجموع الأصول غير المتداولة
			<u>الأصول المتداولة</u>
٥٠٥ ٤٠٨ ٧٢٦	٥٠٧ ٤٢٠ ١٧٥	(٧) ، (٧ - ٣)	أعمال تحت التنفيذ
٢ ٥٥٦ ٨٥٤	٢ ٦٨٤ ٦٣١	(٨) ، (٦ - ٣)	مخزون
١ ٣٦٧ ٠٩٤ ٣٧٠	١ ٣١٩ ٥٢٩ ١٠١	(٩) ، (٩ - ٣)	عملاء وأوراق القبض - قصيرة الاجل (بالصافي)
١٥ ٦٤٥ ٨٢٩	٢٦ ٩٢٩ ٤٠٦	(١٠) ، (٩ - ٣)	مديون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
١١٦ ٣٦٦ ٣٦٨	١١١ ٣٨٥ ٣٢٨	(١١) ، (١١ - ٣)	النقدية بالصندوق والبنوك
<u>٢ ٠٠٧ ٠٧٢ ١٤٧</u>	<u>١ ٩٦٧ ٩٤٨ ٦٤١</u>		مجموع الأصول المتداولة
<u>٢ ٩٣٧ ٣٠٢ ٢٧٧</u>	<u>٢ ٩٤٤ ٩٠٠ ٨٢٠</u>		مجموع الاصول
			<u>حقوق الملكية</u>
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٧)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	(٣٠)	إحتياطي قانوني
٣٣٢ ٧٠١ ١٦٥	٣٧٤ ٠١٢ ٩٦٠		الأرباح المرحلة
<u>١ ٥١٤ ٣٦٥ ٥٤٤</u>	<u>١ ٥٥٥ ٦٧٧ ٣٣٩</u>		إجمالي حقوق الملكية
			<u>الإلتزامات غير المتداولة</u>
٨١ ٧٢٥ ٢٥٥	٧٤ ٥٨١ ٥٦٧	(٢) - (٢٧) ، (٢٠ - ٣)	الإلتزامات ضريبية مؤجلة (بالصافي)
٦٦٦ ١٩٢ ٦٤٣	٦٣٣ ٨٨٧ ١٠٠	(٣-٧)	دائنو شراء اراضي
<u>٧٤٧ ٩١٧ ٨٩٨</u>	<u>٧٠٨ ٤٦٨ ٦٦٧</u>		إجمالي الإلتزامات غير المتداولة
			<u>الإلتزامات المتداولة</u>
٢٧ ٦٣٠ ٧٤٦	٢٧ ٦٣٠ ٧٤٦	(١٣) ، (١٤ - ٣)	مخصص مطالبات
٤٠ ٨٩٠ ٨٨٥	٣٤ ٥٤٨ ٦٥٨	(١٤)	دفعات مقدمة من عملاء
٨٤ ٤٤٤ ٣٨١	٧٤ ٨٥٧ ٢٨٣	(٤ - ١٩)	جاري شركات تابعة - شركة سهل خشيش
٢٢٨ ٩٦٤ ٧٧٩	٢٣٣ ٩٢٧ ٢٨٣	(١٥) ، (١٥ - ٣)	دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى
١٢٩ ٤٨٧ ٣٣٧	١٢٥ ٥٣١ ٣٠٥	(١٦)	مستحقات لهيئة التنمية السياحية
١٥١ ٥٣٠ ٢١٧	١٥٢ ٩٢٤ ٧٨١	(٨ - ٣)	التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة
١٢ ٠٧٠ ٤٩٠	٣١ ٣٣٤ ٧٥٨	(٢٠ - ٣)	الضريبة على الدخل
<u>٦٧٥ ٠١٨ ٨٣٥</u>	<u>٦٨٠ ٧٥٤ ٨١٤</u>		أجمالي الإلتزامات المتداولة
<u>٢ ٩٣٧ ٣٠٢ ٢٧٧</u>	<u>٢ ٩٤٤ ٩٠٠ ٨٢٠</u>		مجموع حقوق الملكية والألتزامات

(* تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها).

رئيس مجلس الإدارة
أ / أحمد أبو هندية

العضو المنتدب
أ / وائل الحنو

رئيس القطاع المالي والإداري
أ / وائل ابو علم

رئيس إدارة الحسابات
أ / سيد عامر

صدرت بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٧

تقرير الفحص المحدود "مرفق"،،،

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصري	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ جنيه مصري	إيضاح رقم	
-	١٠٦ ١٢٢ ٦٧٦	(١ - ٢٠) ، (١٧ - ٣)	العمليات المستمرة
١٠ ٤٣٦ ٢٨٧	١٣ ٦٥٩ ٩١٦	(٢ - ٢٠) ، (١٧ - ٣)	مبيعات أراضي
١٠ ٤٣٦ ٢٨٧	١١٩ ٧٨٢ ٥٩٢		إيرادات خدمات مؤداة
			إجمالي الإيرادات
-	(١٢ ٢١٧ ٢٧٠)	(١ - ٢١) ، (١٨ - ٣)	يخصم:
(١٨ ٣٨٠ ٨٧٩)	(٢١ ١٥٨ ٢٢٩)	(٢٢) ، (١٨ - ٣)	تكاليف المبيعات
(٧ ٩٤٤ ٥٩٢)	٨٦ ٤٠٧ ٠٩٣		تكاليف تشغيل الخدمات المؤداة
١ ١٣١ ٣٩٦	١ ٠٢٠ ١٢٨	(٢٣)	مجمول ربح النشاط
(٦ ٨١٣ ١٩٦)	٨٧ ٤٢٧ ٢٢١		إيرادات تشغيل أخرى
٣ ٩٣٤ ٢٤٨	٧ ٧٠٩ ٠٦٥		(يخصم) يضاف:
(٣ ٤٨٩ ٩٧١)	(٥ ٢٨٠ ٧٠٤)	(٢٤) ، (١٨ - ٣)	صافي الفوائد المؤجلة المستدعاة
(٦ ٦٠٥ ٣٩٤)	(٩ ٦٨٠ ٢٣٢)	(٢٥) ، (١٨ - ٣)	مصروفات بيعية و تسويقية
(٤٩٥ ٩١٢)	(٣٨٥ ٢١٤)	(٩)	مصروفات إدارية وعمومية
(١ ٥٨٩ ٠١٨)	-	(١٣) ، (١٤ - ٣)	الانخفاض في أرصدة العملاء
(١٥ ٠٥٩ ٢٤٣)	٧٩ ٧٩٠ ١٣٦		مخصص مطالبات
			الأرباح (الخسائر) الناتجة عن التشغيل
٤١٦ ٤٥٢	-		يضاف:
٥٢ ٢٩١ ٨٨٨	(٢٦ ٣٥٧ ٧٦١)	(٢٦) ، (١٩ - ٣)	التغير في تقييم وثائق صناديق استثمار
٥٢ ٧٠٨ ٣٤٠	(٢٦ ٣٥٧ ٧٦١)		(التكاليف) الإيرادات التمويلية (بالصافي)
٣٧ ٦٤٩ ٠٩٧	٥٣ ٤٣٢ ٣٧٥		صافي ربح الفترة من العمليات المستمرة قبل ضريبة الدخل
(٨ ٣٩٢ ١٩٥)	(١٢ ١٢٠ ٥٨٠)	(٢٧) ، (٢٠ - ٣)	ضريبة الدخل
٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	٤١ ٣١١ ٧٩٥		صافي ربح الفترة من العمليات المستمرة بعد الضريبة
١,٠٣	١,٠٤	(١٨) ، (٢٣ - ٣)	نصيب السهم في ربح الفترة من العمليات المستمرة (جنيه/سهم)

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٢٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	٤١ ٣١١ ٧٩٥	صافي أرباح الفترة
-	-	<u>بنود الدخل الشامل الأخر</u>
<u>٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢</u>	<u>٤١ ٣١١ ٧٩٥</u>	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

	الإجمالي	الأرباح المرحلة	إحتياطي قانوني	رأس المال المصدر و المدفوع	
<u>جنيه مصري</u>		<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١ ١٨٧ ٤٥٢ ٤٠٩	٥ ٧٨٨ ٠٣٠	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠١٦ في أول يناير	
٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	-	-	إجمالي الدخل الشامل	
-	-	-	-	صافي ربح الفترة	
٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	-	-	بنود الدخل الشامل الأخر	
١ ٢١٦ ٧٠٩ ٣١١	٣٥ ٠٤٤ ٩٣٢	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	إجمالي الدخل الشامل	
١ ٥١٤ ٣٦٥ ٥٤٤	٣٣٢ ٧٠١ ١٦٥	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٦	
٤١ ٣١١ ٧٩٥	٤١ ٣١١ ٧٩٥	-	-	الرصيد في أول يناير ٢٠١٧	
-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل	
٤١ ٣١١ ٧٩٥	٤١ ٣١١ ٧٩٥	-	-	صافي ربح الفترة	
١ ٥٥٥ ٦٧٧ ٣٣٩	٣٧٤ ٠١٢ ٩٦٠	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	بنود الدخل الشامل الأخر	
				إجمالي الدخل الشامل	
				الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٧	

(٣) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصري	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ جنيه مصري	إيضاح رقم	
٣٧ ٦٤٩ ٠٩٧	٥٣ ٤٣٢ ٣٧٥		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٥ ١٢٣ ٠٧٩	٥ ١٠٦ ٦٣٠	(٤)	صافي ربح الفترة قبل مصروف الضريبة يتم تسويته بما يلي:
٤٩٥ ٩١٢	٣٨٥ ٢١٤	(٩)	إهلاك الأصول الثابتة
-	(١١٨ ١٦٨)	(٩)	الانخفاض في رصيد العملاء المستخدم من الانخفاض في قيمة العملاء
١ ٥٨٩ ٠١٨	-	(١٣)	مخصص مطالبات - تدعيم
(٢ ٢١٧ ٢٤٣)	(٣ ٤٩٤ ١٩٨)	(٢٦)	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
(٣ ٩٣٤ ٢٤٨)	(٧ ٧٠٩ ٠٦٥)		صافي فوائد مؤجلة مستدعاة
(٤٥ ١٨٧ ٤٤٩)	٢٩ ٠٨٢ ٢٠٢		فروق ترجمة الأرصدة بعملات أجنبية
(٦ ٤٨١ ٨٣٤)	٧٦ ٦٨٤ ٩٩٠		
(١١ ٦٦٤ ٨٧١)	(٦١ ٤٢٥ ٩٢٨)		التغير في
(٤٩ ٥٣٣)	(١٢٧ ٧٧٧)		العملاء وأوراق القبض المخزون
(١٠ ٦٦٧ ٣٧٩)	(٩ ٩٧٠ ٠٦٠)		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(٢ ٣٩٠ ٧٨٣)	(٢ ٠١١ ٤٤٩)		أعمال تحت التنفيذ
٣ ٧٤٩ ٣٠٦	(١١ ٧٨٤ ٧٧٠)		العملاء دفعات المقدمة
١٤ ٧٨٢ ٤٦٢	١٠ ٠٦٩ ٢٨٧		الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى
(٢ ٢٥٢ ٧٩٦)	(٥ ٠٧٨ ٤١٧)		جاري شركات تابعة
(١ ٩٤٢ ٠٩٧)	١ ٣٩٤ ٥٦٤		التكلفة التقديرية لتنمية أراضي مباحة
(١ ٠٠٠ ٠٠٠)	٧٨٧ ٣٦٢		مستحقات هيئة التنمية السياحية
(١٧ ٩١٧ ٥٢٥)	(١ ٤٦٢ ١٩٨)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
(١ ٠٩٨ ١٣٢)	(٥ ٦٩٩ ٥٢٣)	(٥،٤)	التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
١ ٦٦٣ ٣٥٧	٢ ١٨٠ ٦٨١		مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
-	١٣ ٠١٨ ٧٠٢	(١١)	مقبوضات فوائد ودائع بالبنوك
(٨٠٩ ٥٠٠)	-	(١٢)	التغير في قيمة الودائع لاجل (أكثر من ثلاثة شهور)
(٢٤٤ ٢٧٥)	٩ ٤٩٩ ٨٦٠		ودائع بالبنوك تستحق بعد عام
(١٨ ١٦١ ٨٠٠)	٨ ٠٣٧ ٦٦٢		صافي النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار
١١٦ ٢٠٣ ٢١٩	٩٥ ٧٠٢ ٠٩٣		صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٩٨ ٠٤١ ٤١٩	١٠٣ ٧٣٩ ٧٥٥	(٢-١١)، (١٠-٣)	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
			رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٣٧) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧

١- نبذة عن الشركة

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسى للشركة فى سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة فى (١/٤) شارع عزيز أباطة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ / أحمد أبو هندية وعضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / وائل الحتو (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية المستقلة بتاريخ ٣٠/٥/٢٠١٧).

(ب) غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدّها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتطهير المياه والصرف الصحى والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها أنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمى ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصى

- تطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقديرات والافتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة فى ظروف تطبيقها ، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس فى تكوين الحكم الشخصى الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

٥- قياس القيمة العادلة

- يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أى تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.
- في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
- عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعداد القوائم المالية:-

٣-١ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

- يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف السارية وقت التعامل ، وفي تاريخ قائمة المركز المالي يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل.
- كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السارى في تاريخ المعاملة.
- وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق ترجمة العملة في الأرباح أو الخسائر. وبإستثناء فروق الترجمة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر:-
- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق ترجمة العملة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر).
- الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
- أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٣-٢ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

- يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الإهلاك (٣-٢-ج) وخسائر الاضمحلال (٣-١٣).
- تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز الأصل للحالة التي يتم تشغيله بها في موقعة وفي الغرض الذي تم اقتناؤه من أجله ، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.
- وإذا كانت المكونات الجوهرية ليند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة ، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.
- يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببنود من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إجلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها .

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر لتلك الأصول:-

الأصل

مباني	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	١٦ سنة
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر	٥ سنوات
<u>محطات التحلية والصرف والمعالجة</u>	
أعمال إنشائية	٣٠ سنة
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزان المياه	٣٠ سنة
المخازن	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
الرصيف البحري	٢٥ سنة
مطعم الشاطئ	١٠ سنوات

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية ، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

٣-٣ مشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولي : يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالته التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أفتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي تم اقتنائها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ قائمة المركز المالي بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال إن وجدت (إيضاح ٣-١٣).

٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة

تثبت الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمتها (إيضاح ٣-١٣) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الاضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.

٥-٣ الاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية ، وتثبت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٦-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٧-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنقائات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بحصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية ، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٨-٣ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة

القياس الأولي: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق الأراضي المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأراضي (٧-٣) وذلك للوصول لباقى تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٩-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصصاً منها قيمة المبالغ المتوقعة عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المتوقع تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ٣-١٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلي.

١٠-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١١-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة والتي يكون مخاطر تعرضها للتغير في القيمة ضئيلاً ، وكذا تتضمن أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملًا لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٢-٣ الأدوات المالية:

– تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، قروض ومديونيات ، وأصول مالية متاحة للبيع.

– تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.

١- الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالقروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها ، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي ، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول ، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالنتائج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما ، فقط عندما تمتلك الشركة حاليا الحق القانوني القابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

٢- الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبيدها. تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اى عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الاولي ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الاولي ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الأصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الاولي ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الأصول يتم اعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا الى الأرباح أو الخسائر.

٣- الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالنزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبيدها ، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة اى مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الاخر يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصوما منها اى تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الالتزام. بعد الاعتراف الاولي ، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٤- الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلى والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محده.

المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبيدها. بعد الاعتراف الاولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باى تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كإداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الأخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. أي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الأخر ويتم إعادة تبويبها ضمن الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الأرباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الأرباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث ، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية ، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بآثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بأية أرباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على أداة التغطية.

٣-١٣ الإضمحلال:

١- الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
 - إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في ظروف أخرى.
 - مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
 - التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
 - إختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
 - وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.
- بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على الإضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

- تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً.
- عند تقييم الإضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الإضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.
- يتم حساب خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلى الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

- إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الاصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة.

- إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الارباح أو الخسائر.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

- يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الاخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الارباح أو الخسائر ، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الارباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اى استهلاك أو سداد اى من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالي سبق الاعتراف بها في الارباح أو الخسائر.

- عند زيادة القيمة العادلة لاداء دين مبوبة كمتاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الارباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الارباح أو الخسائر.

- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الارباح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الارباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

- تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الارباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

٢- الأصول غير المالية:

- في تاريخ نهاية كل فترة مالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاصول الحيوية ، الاستثمارات العقارية ، المخزون ، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الى أصغر مجموعة اصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى أو مجموعات الاصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية ايهما أكبر ، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح أو الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الاصول الاخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الاخرى ، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٤-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الإلتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام. وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للإلتزام.

الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.

١٥-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٦-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٧-٣ تحقق الإيراد

- إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري، وألا تحتفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق ، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة ، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم إثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوماً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق/ فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري ، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

- إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

١٨-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٩-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الاتي:-

الفوائد الدائنة

الفوائد المدينة

توزيعات أرباح

صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع

صافى ربح أو خسارة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والالتزامات المالية
خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل المبوب كالتزام مالى
خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء
صافى أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها فى الأرباح أو الخسائر
إعادة تبويب صافى الأرباح المعترف بها سابقاً فى الدخل الشامل الاخر
يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى

٣-٢٠ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف فى أرباح أو خسائر الفترة ،
فيما عدا الحالات التى تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - فى نفس الفترة أو فى فترة
مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء فى الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو
تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترة السابقة التى لم يتم سدادها بعد كالتزام ، أما إذا
كانت الضرائب التى تم سدادها بالفعل فى الفترة الحالية والفترة السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه
الفترة ف يتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة
الحالية والفترة السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية ، باستخدام أسعار
الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو فى سبيلها لأن تصدر فى تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع
توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات
الضريبية الا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبى للأصول والالتزامات
والأساس الضريبى لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة
التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلى:

- الاعتراف الأولى بالشهرة ،
 - أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التى:
- (١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافى الربح المحاسبى ولا على الربح الضريبى (الخسارة الضريبية).

- الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات فى شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص فى مشروعات
مشتركة الى المدى الذى يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح ان
مثل هذه الفروق لن يتم عكسها فى المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبى المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق فى الخصم الضريبى
غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع
للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبى المستقبلى عن
طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها
فى نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التى لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذى
أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبى يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبى المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك
باستخدام اسعار الضريبة السارية أو التى فى سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة فى نهاية الفترة المالية يتم الأخذ فى الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التى
تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينه.

٢١-٣ رأس المال

(أ) الأسهم العادية:

- تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الاسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية.
- ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

(ب) شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كنغير فى حقوق المساهمين بما فى ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تنويب الأسهم المشتراة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالى حقوق المساهمين.

٢٢-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات فى الفترة التى يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٣-٣ النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسى للسهم العادى فى الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم فى رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٥- المشروعات تحت التنفيذ

تتمثل تكلفة المشروعات تحت التنفيذ الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٩٩ ٠٠٠	٢٩٩ ٠٠٠	الرصيف البحرى
١ ٢٣٢ ٥٥٧	٦ ٦٧٢ ٢٣٧	مشروعات متنوعة
٥٢ ٣١٧	٥٢ ٣١٧	الدراسة الفنية لإنشاء محطة محولات كهرباء
<u>١ ٥٨٣ ٨٧٤</u>	<u>٧ ٠٢٣ ٥٥٤</u>	

٦- استثمارات فى شركات تابعة

يتمثل بند استثمارات فى شركات تابعة الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	نسبة المسدد من المساهمة %	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>		
١٧٣ ٤٤٧ ٩١٠	١٧٣ ٤٤٧ ٩١٠	١٠٠	قيمة المساهمة فى رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (شركة تابعة) البالغ قدره ٢٥٠ مليون جنيه مصرى بنسبة مساهمة ٦٩,٣٨٪ وقد بلغ عدد الأسهم المملوكة للشركة المصرية للمنتجات السياحية ٧٩١ ٣٤٤ ١٧ سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم مدفوع بالكامل.
١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	قيمة زيادة رأس مال الشركة التابعة البالغ قدرها ١٠٥ مليون جنيه مصرى لعدد ١٠,٥ مليون سهم أسمى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ليصبح رأس مالها بعد الزيادة ٣٥٥ مليون جنيه مصرى ونسبة المساهمة بها بعد الزيادة ٧٨,٤٤٪ من رأس مال الشركة، وذلك بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية خلال عام ٢٠١٢ على الاكتتاب فى كامل زيادة رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحى (الشركة التابعة).
<u>٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠</u>	<u>٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠</u>		الاجمالى

٧- وطبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٤٢ " القوائم المالية المجمعة " والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصرى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٤٠.١٤٥.٣٠٥	٤٠.٠٨٠.٠١٢	١-٧ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع
١٢٦.٧٠٠.٨١٤	١٢٣.٤٤٢.٤٢٠	٢-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع
٣٠٦.٤٣٩.٧٠١	٣٠٦.٤٧٥.٥٢٥	٣-٧ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠.٧٩٣.٠٣٦	١٠.٧٩٣.٠٣٦	٤-٧ تكلفة أعمال مشروع صواري
٢١.٣٢٩.٨٧٠	٢٦.٦٢٩.١٨٢	٥-٧ تكلفة أعمال مشروع جمران
<u>٥٠٥.٤٠٨.٧٢٦</u>	<u>٥٠٧.٤٢٠.١٧٥</u>	

هذا وقد قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الإستشارية خلال عام ٢٠١٥ لإعداد دراسة لإحتساب التكلفة التقديرية لمشروع الشركة في ضوء البيانات المالية والفنية المتوافرة لديها في ضوء تعديلات المخطط العام للمشروع. هذا وقد إنتهى من إصدار تقريره عن تلك الدراسة في ٢٨ يناير ٢٠١٦. وفي إطار تلك الدراسة لعناصر التكلفة التقديرية وفي ضوء ظروف التشغيل فقد تبين للخبراء الذين إستعانتم بهم الشركة لهذا الغرض عدم دقة بعض القياسات المساحية والدراسات التي بنيت عليها الدراسة السابقة مما إستلزم معه إجراء تعديلات هامة تم إدراجها على أسس إحتساب التكلفة التقديرية لكلا المرحلتين الأولى والثانية تتمثل في زيادة المساحة المعدة للبيع للمرحلة الأولى وتخفيض المساحة المعدة للبيع للمرحلة الثانية في ضوء المخطط العام المعتمد من الهيئة العامة للتنمية السياحية كما تم تأثير بند الأعمال تحت التنفيذ - المرحلة الأولى والثانية - في ضوء رؤية إدارة الشركة بناءً على رأى المختصين بإدارة التخطيط والتطوير فقد تم إعادة رسملة عدد من مشروعات شبكات الكهرباء والاتصالات المدرجة بتكلفة الأعمال تحت التنفيذ وذلك على الأصول الثابتة في ضوء الإنفاقيات المبرمة مع جهاز تنظيم مرفق الكهرباء خلال السنوات السابقة والذي يمنح للشركة القدرة على تحقيق منافع إقتصادية حالية ومستقبلية من إستغلال شبكة الكهرباء المملوكة لها بمنطقة سهل حشيش ، كذلك في ضوء العقود المبرم مع بعض الجهات لتشغيل شبكة الاتصالات بالأرض الخاصة بمشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش لصالح الشركة (وقد تم تأثير أرقام المقارنة - عن عام ٢٠١٤ - المعروضة بالقوائم المالية للشركة عن عام ٢٠١٥ بأثر تلك التعديلات).

٧-١ أراضي المرحلة الأولى

تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تنميتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف وبعد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الاراضى المباعة لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكى عن كل متر من الاراضى المباعة. هذا وقد قامت الشركة بإتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.

وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٣٤٨ ٨٩١ متر مربع.

هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣١ مارس ٢٠١٧ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٦٠٧ ٦٠٠ ٢٩٨ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٦١,٠٥ جنيه مصرى.

- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٩٢٢ ٥٠٤ ٢٣٢ جنيه مصرى (مقابل ٥٣٣ ٧٥١ ٢٣١ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٤٧,٥٣ جنيه مصرى (مقابل ٤٧,٣٨ جنيه للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) ، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ١٨٢ ١٤٣ متر مربع تقريباً.

٢-٧ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائي لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) فى تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.

- وفى إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التى أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها فى (٧-١) فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء فى ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عليه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الاراضى المخصصة للاستخدام الفندقى أو ٥ دولار امريكى بالنسبة لقطع الاراضى المخصصة للإسكان السياحي.

- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥ ٢١ ٦٠ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٦٥٧ ٧٩٣ ٤ متر مربع.

- بلغت التكلفة التقديرية فى ٣١ مارس ٢٠١٧ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٤٤٥ ٨٣٢ ٠٨٩ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٩٣ جنيه مصرى.

- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٢٥٦ ٤٥٩ ٠٢٥ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٧٣٤ ٠٢٨ ٢٥٣ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٥٨,٥٠ جنيه مصرى (مقابل ٥٢,٧٨ جنيه للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) ، هذا وتبلغ مساحة الارض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٠٧ ٣٤٩ ٢ متر مربع تقريباً.

٣-٧ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسى مع هيئة التنمية السياحية فى ١٠/٢٤/١٩٩٥.

- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقية الشركة فى تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافى الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة فى حينه وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ فى ٢٠٠٧/٢/٢٦.

- تبلغ تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقاً للقياس المساحى المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٨١٩ ٤١١ ٤٢ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٢٣١ ٤٥٠ ٧٤٠ جنيه مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثالثة وقد بلغ المسدد منها ٧٥٦٧ ٣٥٩ دولار أمريكى حتى ٣١ مارس ٢٠١٧ ويبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المبين عليه مبلغ وقدره ٦٣٣ ٨٨٧ ١٠٠ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٩٠٩ ٩٢٤ ٣٤ دولار أمريكى والمدرجة ضمن دائنات شراء أراضي.

- كما بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة فى ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٧٥ ٠٢٤ ٧٨٥ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٩٦٠ ٩٨٨ ٧٤ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالتظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري والتي تأجلت إلى جلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ وبذلك الجلسة تم طلب حجز الدعوى للتقرير وبناء عليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير وتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب الهيئة ولم تودع المذكرات كما ان التقرير لم يودع وجارى متابعتة وفقا لما هو وارد تفصيلا بالموقف القانوني للشركة إيضاح رقم (٣١-١).

٤-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صواري)

يتمثل البند عاليه فيما يلي :

١-٤-٧ قيمة التكلفة المنكبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكني فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC (بصفتها المطور) في ٢٨ إبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه.

٢-٤-٧ حقوق استغلال علامات تجارية والمتمثلة في قيمة مقابل استغلال الاسم التجاري لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن أعمال الإشراف على تنفيذ والترويج والدعاية لمشروع صواري المبين عاليه.

وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٧) ، وفي هذا الاطار تقدمت الشركة بطلب لاعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائيا بأضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيدا للبدء في تنفيذ مشروع صواري وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

٥-٧ مشروع جمران

يتمثل البند عاليه في قيمة التكلفة المنكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضي بما يتناسب مع المخطط العمراني المتكامل لتلك المنطقة.

٨- المخزون

يتمثل رصيد بند المخزون والظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>

٢ ٥٥٦ ٨٥٤

٢ ٦٨٤ ٦٣١

- مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع

٩- عملاء وأوراق القبض (بالصافي)

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض والظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١ ٩١٧ ٢٣٩ ١٧١	١ ٩١١ ٧١٨ ٩٠٤	عملاء - أراضي
٣٦ ٩٤٨ ٣١٠	٤٢ ٨٧٩ ٨٥٦	عملاء وأوراق قبض مشروع جمران
٥٩ ٥٥٨ ٦٢٦	٦١ ١٩٧ ٥٨٧	عملاء - خدمات وإدارة المنتجع
<u>٢ ٠١٣ ٧٤٦ ١٠٧</u>	<u>٢ ٠١٥ ٧٩٦ ٣٤٧</u>	
(٩٢ ٨٦٥ ٧١٨)	(٩٣ ٨١٨ ٧٧٥)	<u>يخصم: الفوائد المؤجلة</u>
(٦٨ ٠٠٣ ٩١٣)	(٦٨ ٢٧٠ ٩٥٩)	<u>يخصم: الإنخفاض في رصيد العملاء (*)</u>
<u>١ ٨٥٢ ٨٧٦ ٤٧٦</u>	<u>١ ٨٥٣ ٧٠٦ ٦١٣</u>	

- لأغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣١ مارس ٢٠١٧ كالتالي:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٤٨٥ ٧٨٢ ١٠٦	٥٣٤ ١٧٧ ٥١٢	عملاء وأوراق قبض - أصول غير متداولة
<u>١ ٣٦٧ ٠٩٤ ٣٧٠</u>	<u>١ ٣١٩ ٥٢٩ ١٠١</u>	عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة من عملاء الشركة والمؤجلة السداد مقابل أرصدهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ حوالي ٤٤,٨ مليون دولار أمريكي ومبلغ حوالي ٩١ مليون جنيه مصري والتي يتم خصمها من رصيد العملاء عند التحصيل.

(*) يتمثل رصيد الإنخفاض في قيمة العملاء المبين عاليه في قيمة الإنخفاض في قيمة أرصدة العملاء طبقا للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة نتيجة للظروف الحالية في جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير إنخفاض نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التي تواجه قطاع السياحة عامة ، وذلك في ضوء افتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.

وتتمثل حركة رصيد الإنخفاض في قيمة العملاء خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧ فيما يلي:

<u>جنيه مصري</u>	
٦٨ ٠٠٣ ٩١٣	رصيد أول المدة
٣٨٥ ٢١٤	المكون خلال الفترة
(١١٨ ١٦٨)	المستخدم خلال الفترة
<u>٦٨ ٢٧٠ ٩٥٩</u>	رصيد آخر المدة

١٠- مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

يتمثل بند مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥٨٠ ٩١٥	٧٠١ ٦٠٧	عهد نقدية وسلف
١ ٦٢٢ ٣١٠	٢ ٥٩١ ٠٩٧	مصروفات مدفوعة مقدماً
٥٢٥ ٤٢٦	٥٢٥ ٤٢٦	تأمينات لدى الغير
٣ ٣٨٥ ٢٠٥	٤ ٦٩٨ ٧٢٢	فوائد وعوائد مستحقة
٩ ٢٢٣ ٩٠٠	١١ ٧٨٤ ١٨٠	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٥٨٢ ٧٦٣	٥٩٠ ١١٢	مدينون متنوعون
-	٦ ٢٨٧ ٦٤٨	إيرادات مستحقة - خدمات إدارة المنتج (*)
٥٨٨ ٥٤٠	٦١٣ ٨٤٤	ضريبة خصم من المنبع - مدينة
١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩	ضرائب دخل مسددة (مستحقة للشركة لدى المصلحة) (**)
<u>١٧ ٩٦١ ٨٩٨</u>	<u>٢٩ ٢٤٥ ٤٧٥</u>	
(٢ ٣١٦ ٠٦٩)	(٢ ٣١٦ ٠٦٩)	يخصم: الإنخفاض فى قيمة مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى
<u>١٥ ٦٤٥ ٨٢٩</u>	<u>٢٦ ٩٢٩ ٤٠٦</u>	

(*) يتمثل الرصيد في قيمة الإيرادات المستحقة عن خدمات إدارة المنتج عن الربع الأول لعام ٢٠١٧.

(**) يتمثل فى قيمة الباقي المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٦ ٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ فى ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ٤ ٩٥٦ ١٢٧ جنيه مصرى. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد فى ٢٠١٧/٣/٣١ مبلغ ١ ٤٥٢ ٨٣٩ جنيه مصرى هذا وسيتم تسوية باقى تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١١- النقدية بالصندوق والبنوك

١١-١ يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك والظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٥١ ٤٠٢	١٦٢ ٥٢٨	نقدية بالصندوق
٢٩ ٨٦٣ ٢٩٢	٤٧ ٤٨٨ ١٠٦	بنوك - حسابات جارية - جنيه مصرى (ذات عائد جارى)
٢٢ ٦٠٥ ٦٠١	٤٤٣ ٨١٤	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكى
٥٩٤ ٩٣٠	١٩٨ ٥٩٦	بنوك - حسابات جارية - يورو
٣٧٧ ٣٢٣	٢٣٤ ٣٢١	بنوك - حسابات جارية - جنيه استرليني
٣٧ ٤٣٣ ٣٢٠	٥٠ ٦٦٤ ٢٧٥	بنوك - ودائع - جنيه مصرى (أقل من ثلاثة شهور)
٤ ٧٧٦ ٢٢٥	٤ ٥٤٨ ١١٥	بنوك - ودائع - دولار (أقل من ثلاثة شهور)
٢٠ ٦٦٤ ٢٧٥	٧ ٦٤٥ ٥٧٣	بنوك - ودائع - جنيه مصرى (أكثر من ثلاثة شهور) (*)
<u>١١٦ ٣٦٦ ٣٦٨</u>	<u>١١١ ٣٨٥ ٣٢٨</u>	

(*) يتمثل هذا الرصيد فى قيمة أرصدة الودائع لأجل بالبنوك بالجنيه المصرى والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين أكثر من ثلاثة شهور وأقل من سنة من تاريخ المركز المالي وذلك بفائدة من ١١٪ إلى ١٤٪.

١١- ٢- وأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدية وما في حكمها في الآتي:

٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	النقدية بالبنوك والصندوق
٩٩ ٤٣٨ ٥٦٤	١١١ ٣٨٥ ٣٢٨	
(١ ٣٩٧ ١٤٥)	(٧ ٦٤٥ ٥٧٣)	يُخصم:
<u>٩٨ ٠٤١ ٤١٩</u>	<u>١٠٣ ٧٣٩ ٧٥٥</u>	ودائع لأجل (أكثر من ثلاث شهور)
		النقدية وما في حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية

١٢- ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام

يتمثل رصيد ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام الظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	بنوك - ودائع - دولار أمريكي (تستحق بعد عام) (*)
٤٦ ٧٣٣ ٧٥٠	٤٤ ٤٦٧ ٥٠٠	
<u>٤٦ ٧٣٣ ٧٥٠</u>	<u>٤٤ ٤٦٧ ٥٠٠</u>	

(*) تتمثل أرصدة الودائع بالبنوك بالدولار الأمريكي (تستحق بعد عام) المبين رصيدها عالية في قيمة المعادل لمبلغ ٢,٤٥ مليون دولار أمريكي تستحق خلال عام ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ وذلك بفائدة ٥ ٪. ويتضمن هذا الرصيد مبلغ ٨٠٠ ٠١١ ١٤ مليون جنيه مصري والمعادل لمبلغ ٧٧٢ ألف دولار أمريكي مخصصة كضمانة لتسهيل جاري مدين ممنوح من البنك العربي الإفريقي الدولي لصالح شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي - شركة تابعة - (بموجب كفالة تضامنية) وجرى إتخاذ إجراءات تجديده لفترة أخرى.

١٣- مخصص مطالبات

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	رصيد أول المدة
١١ ٣١٦ ٣٨٤	٢٧ ٦٣٠ ٧٤٦	يُضاف: تدعيم خلال الفترة
١٦ ٣١٤ ٣٦٢	-	يُخصم: المستخدم خلال الفترة
-	-	
<u>٢٧ ٦٣٠ ٧٤٦</u>	<u>٢٧ ٦٣٠ ٧٤٦</u>	

(*) يتضمن مخصص المطالبات قيمة الفروق الضريبية المتوقعة والناشئة عن عملية الفحص الضريبي كما هو وارد تفصيلاً بإيضاح رقم (٢٨) الموقف الضريبي وذلك عن السنوات المالية منذ بدء النشاط وحتى عام ٢٠٠٨.

١٤- دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	- مقدمات تعاقد أراضى
٣٧ ٢٤٠ ٩٨٤	٣١ ٨٢٤ ٥٨٨	- دفعات تعاقد وحدات مشروع صواري
٢ ٢٤٢ ٨٠٥	٢ ١٩٣ ٨٧٠	- مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
١ ٤٠٧ ٠٩٦	٥٣٠ ٢٠٠	
<u>٤٠ ٨٩٠ ٨٨٥</u>	<u>٣٤ ٥٤٨ ٦٥٨</u>	

١٥- داننون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٤٣ ٩٧٧ ٩٩٢	٤٧ ٠٩٨ ٢٥٩	موردين ومقاولين
١ ٧٠٤ ٧١١	٢ ٢٢٦ ٧٦٩	مقاولين ضمان أعمال
١ ٥٤٦ ٦٤٦	١ ٥٤٦ ٦٤٦	مقاولين - تأمينات إجتماعية
٢٠ ٥٢٨ ٣٣٣	٢٢ ٥٠٥ ٩٣٤	المستحق لجهات حكومية
٧ ٩٠٥ ١٥٣	٥ ٦١٢ ٩٤٢	مصرفوات مستحقة
٤٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	تأمينات تعاقبات توزيع الكهرباء
٢ ٨٨٦ ٥١٣	٢ ٩٣٥ ٣٥٩	تأمينات صيانة
٣٩٣ ٤٩٩	٥٠٥ ٦٣٧	دائنو توزيعات
٣٠ ٧٤٢ ٩٨٢	٣٧ ٤٨٩ ٢٨٧	إيرادات مؤجلة (*)
١٠٨ ٧٢٧ ٥٠٠	١٠٣ ٤٥٥ ٠٠٠	أرصدة دائنة أخرى (**)
١٠ ٥١١ ٤٥٠	١٠ ٥١١ ٤٥٠	داننون متنوعون
<u>٢٢٨ ٩٦٤ ٧٧٩</u>	<u>٢٣٣ ٩٢٧ ٢٨٣</u>	

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٥١٧ ٥٢٦ ٣٦٠ جنيه مصري قيمة ثمن البناء المسدد مقدما من عملاء مشروع جمران والتي سيتم الاعتراف بها بموجب استلام العملاء لها لدى تنفيذ هياكل البناء للفيالات.

(**) يتمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١٠٣ ٤٥٥ ٠٠٠ جنيه مصري كدفعة تعاقب شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعة التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٤-٣١) الموقف القانوني.

١٦- مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ مارس ٢٠١٧ بمبلغ ٣٠٥ ٥٣١ ٢٥٠ جنيه مصري (٣٣٧ ٤٨٧ ١٢٩ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) في قيمة حصة الهيئة عن تصرفات الشركة في أراضي المراحل الثلاث، وجرى حالياً استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقاً لأسس الحساب المتفق عليها مع الهيئة والواردة تفصيلاً بإيضاح (٧) أعمال تحت التنفيذ.

١٧- رأس المال

- حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرياً (فقط سبعمائة مليون جنيه مصري) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرياً موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصري هذا وقد دفع المكنتبون ربع القيمة الاسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري من توزيعات الأرباح التي قررت الجمعية العامة للمساهمين عن القوائم المالية التي اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣) وبذلك أصبح المسدد من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصري.

- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٨/١١/٢٠٠٤ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ جنيه إلى ٦٠ جنيه لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣,٥ مليون سهم، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل، وذلك لتوفيق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية. كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصري إلى عشرة (١٠) جنيه مصري ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣,٥ مليون سهم، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصري موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصري.

- بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ٢٠٠٦/٥/١١ وقرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠٠٦/٥/٢٤ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات أرباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨.
- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح واحد جنيه مصرى بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمسددة بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢١ فبراير ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ إبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (إثنان مليار جنيه مصرى) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية للسهم الواحد (١ جنيه) واحد جنيه مصرى تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢٦ إبريل ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصرى (مائتان وإثنان وستون مليون وخمسمائة ألف جنيه مصرى) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه بالإضافة إلى علاوة الإصدار ٠,٢٥ جنيه لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقاً لشهادة بنك مصر إيران المؤرخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصرى. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ١٦ يوليو ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٧ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجانى لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٨ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١ ٠٥٠ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجانى لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٩/٧/٢٠٠٨.

١٨- النصيب الأساسي للسهم في ربح الفترة

يتم احتساب نصيب السهم الأساسي في ربح الفترة باستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلي:-

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
٢٩ ٢٥٦ ٩٠٢	٤١ ٣١١ ٧٩٥	صافي ربح الفترة (جنيه مصري)
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة
<u>٠,٠٣</u>	<u>٠,٠٤</u>	النصيب الأساسي للسهم في الفترة (جنيه/سهم)

١٩- معاملات الأطراف ذوى العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧ في قيمة التعامل مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) وبيانها كالتالى:

١-١٩ في ضوء تسوية المديونية المستحقة على شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي والمدرجة ضمن أرصدة عملاء - أراضي (إيضاح - ٩) عن القطعتين ١٣ و ١٩ وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارتا الشركتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجدولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤ ، فقد قامت الشركة المصرية للمنتجات السياحية بوقف احتساب لفوائد التأخير عن الفترة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤ ، هذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي في ٧ مايو ٢٠١٤ بطلب لمد فترة الإعفاء حتى نهاية عام ٢٠١٦ وقد قامت الشركة بالموافقة على الطلب بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في ٢٢ مايو ٢٠١٤ وقد تم تجديد فترة الإعفاء حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بموجب قرار من مجلس الإدارة المنعقد في ١٢ إبريل ٢٠١٧ ويبلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العملاء - أراضي في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٩٦٠ ٩٠٧ ٥٧٤ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٣٧٠ ٦٧٥ ٣١ دولار أمريكي (مقابل ٦٧٧ ٢٠٧ ٦٠٤ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٣٦٨ ٦٧٥ ٣١ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

٢-١٩ تم تفعيل عقد الفسخ الجزئي المبرم بين الشركة وشركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة) بموجب محضر تسليم الأرض خلال عام ٢٠١٥ وذلك عن قطعة رقم (٦) (جزء من قطعة رقم ٩-١) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائي المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/١ والبالغ مساحتها ٢ ٩١٥ متر مربع مع بقاء باقى شروط العقد سارية بالنسبة لباقي المساحة محل العقد الابتدائي ، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئي مبلغ ١ ٣١١ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لمعادل لمبلغ ٩ ٩٥٦ ٠٥١ جنيه مصري كتعويض اتفقي مترتب على الفسخ الجزئي لعقد البيع الابتدائي وتستحق لصالح شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي مع التزام الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة هذا التعويض الاتفقي تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ وقد بلغ الرصيد المستحق عن اتفاق الفسخ الجزئي مبلغ ٤٠٤ ٤٥٦ ٤٠٤ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧ ٣٤٠ ٨٨٠ جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠١٧ (مقابل ٧ ٧١٥ ٠٠٣ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٤٠٤ ٤٥٦ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

- كما تم إبرام عقد فسخ جزئي بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٥ عن قطعة رقم (٧-١) (جزء من قطعة رقم ٩-١) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائي المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/١ والبالغ مساحتها ٣ ٢٧٩ متر مربع مع بقاء باقى شروط العقد سارية بالنسبة لباقي المساحة محل العقد الابتدائي، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئي مبلغ ١ ٣١١ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩ ٩٥٦ ٠٥١ جنيه مصري كتعويض اتفقي مترتب على الفسخ الجزئي لعقد البيع الابتدائي وذلك عن مساحة ٣ ٢٧٩ متر مربع. هذا وتلتزم الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة تلك التعويضات الاتفاقية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق على الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل تلك الاتفاقات مبلغ ٤٩٧ ٤٠٤ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٢٨ ٦٢٨ ٧٣٤١ جنيه مصري والمدرجة ضمن الرصيد الجارى كما هو مبين بالايضاح (١٩-٤) (مقابل ٧ ٧١٥ ٧٨٧ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٤٩٧ ٤٠٤ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

- بالإضافة إلى الرصيد المستحق عن اتفاق التفاسخ الجزئي المبرم خلال عام ٢٠١٤ عن قطعة رقم (٣/أ-٩) البالغ ٨٩٥ ٨٧٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١٦ ٢٦٠ ٠٨١ جنيه مصري والمدرجة ضمن الرصيد الجارى كما هو مبين بالايضاح (٤-١٩) (مقابل ١٧ ٠٨٨ ٧٦٣ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٨٩٥ ٨٧٢ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).
- كما تم ابرام عقد فسخ جزئي في ٢ يونيو ٢٠١٥ بين شركة سهل حشيش للإستثمار السياحي والشركة المصرية للمنتجات السياحية عن قطعة رقم (١/أ-٩) - جزء من قطعة رقم (٩-أ) - والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب عقد البيع الابتدائي المورخ في ٢٠٠٣/١٢/١ وتبلغ تلك المساحة محل اتفاق التفاسخ ٩ ٨٤٠ متر مربع وذلك في مقابل مبلغ ٣ ٩٣٦ ٠٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٣٠ ٠٣٢ ٠٧٣ جنيه مصري كتعويض اتفقي لشركة سهل حشيش للإستثمار السياحي مترتب على التفاسخ الجزئي لعقد البيع الابتدائي مع التزامها بأداء مبلغ ٢٩٥ ٢٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٠٥ ٢٥٢ ٢٠٠ جنيه مصري للهيئة العامة للتنمية السياحية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق لشركة سهل حشيش للإستثمار السياحي مقابل هذا الاتفاق مبلغ ٢ ٧٥٥ ٢٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٥٠ ٠٠٦ ٨٨٠ جنيه مصري مدرجة ضمن الرصيد الجارى المستحق للشركة التابعة في ٣١ مارس ٢٠١٧ كما هو مبين بالايضاح (٤-١٩). (مقابل ٤٤٠ ٥٥٥ ٥٢٠ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢ ٧٥٥ ٢٠٠ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).
- تم ابرام عقد فسخ في ٩ أغسطس ٢٠١٦ بين شركة سهل حشيش للإستثمار السياحي والشركة المصرية للمنتجات السياحية عن قطعة رقم (٥/أ-٩) - جزء من قطعة رقم (٩-أ) - والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب عقد البيع الابتدائي المورخ في ٢٠٠٣/١٢/١ وتبلغ تلك المساحة محل اتفاق التفاسخ ١ ٢٦١ متر مربع وذلك في مقابل مبلغ ٤٨٤ ٩١٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩ ٢٤٩ ٦٦٥ جنيه مصري كتعويض اتفقي لشركة سهل حشيش للإستثمار السياحي مترتب على التفاسخ الجزئي لعقد البيع الابتدائي مع التزامها بأداء مبلغ ٣٦ ٣٦٨ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٩٣ ٧٢٥ جنيه مصري للهيئة العامة للتنمية السياحية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق لشركة سهل حشيش للإستثمار السياحي مقابل هذا الاتفاق مبلغ ٤٤٨ ٥٤٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٨ ١٤١ ٠٣٩ جنيه مصري مدرجة ضمن الرصيد الجارى المستحق للشركة التابعة في ٣١ مارس ٢٠١٧ (مقابل ٨ ٥٥٥ ٩٤٠ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٤٤٨ ٥٤٢ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) كما هو مبين بالايضاح (٤-١٩)
- ٣-١٩ بلغت قيمة الخدمات المؤداة لصالح الشركة التابعة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ قدره ٢٢٨ ٤٢٠ جنيه مصري، كما بلغ نصيب الشركة التابعة من أتعاب إدارة المنتجع عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٧ مبلغ ٧٧٨ ١٦١ جنيه مصري.

٤-١٩ جارى شركة سهل حشيش للإستثمار السياحي

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالى المستقلة فيما يلى:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
(٣٦ ٥٦٨ ١٦٦)	(٨٤ ٤٤٤ ٣٨١)	- رصيد أول العام - (دائن)
		يخصم (بضائف):
٢ ٨٠٤ ٦١٠	٤ ٠٧١ ٨٣٢	- المصروفات المسددة نيابة عن الشركة التابعة خلال الفترة / العام
(١ ٧٩٥ ٧٨٦)	-	- المسدد من الشركة التابعة خلال الفترة / العام
٢٢٢ ٢٢٧	٦٠ ٨٠٣	- مصروفات الدعم الفنى والأمن والحراسة خلال الفترة / العام
١ ٠٨٠ ٩٢٢	١٦٧ ٦١٧	- فواتير توريدات المياه / الكهرباء خلال الفترة / العام
٢ ٠٢١ ٨٤١	٧٧٨ ١٦١	- المستحق عن مطالبه قيمة خدمات المنتجع خلال الفترة / العام
٣ ٥٩١ ٥٧٢	-	- سداد جزء من المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئي للعقد الإبتدائي للقطعة (٦/أ-٩)
٣ ٣٠٠ ٠٠٠	-	- سداد جزء من المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئي للعقد الإبتدائي للقطعة (٧/أ-٩)
(٨ ٥٥٥ ٩٤٠)	-	- المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئي للعقد الإبتدائي للقطعة (٥/أ-٩)
(٥٠ ٥٤٥ ٦٦١)	٤ ٥٠٨ ٦٨٥	- تسويات فروق ترجمة العملة عن صافي الارصدة الدولارية المستحقة للشركة التابعة عن الفترة / العام
(٨٤ ٤٤٤ ٣٨١)	(٧٤ ٨٥٧ ٢٨٣)	رصيد آخر الفترة / العام (دائن)

٢٠- إيرادات النشاط

١-٢٠ مبيعات أراضي

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصري	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ جنيه مصري	
-	٣ ٩٤٣ ٤٩٤	مبيعات أراضي - مشروع جمران (مرحلة أولى)
-	١٠٢ ١٧٩ ١٨٢	مبيعات أرض المرحلة الثانية
-	١٠٦ ١٢٢ ٦٧٦	

٢-٢٠ إيرادات خدمات مؤداه

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصري	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ جنيه مصري	
٢ ٤٠٤ ٩٨٧	٢ ٨٣٤ ٩٠٩	إيرادات خدمات توريد مياه
٤ ٣٤٤ ٩٦٨	٤ ١٤٧ ٨٧٨	إيرادات خدمة توريد الكهرباء
٣٤٩ ٢٧٨	٣٩٢ ١٩٩	إيرادات توريد مياه رى
٣٨ ٨٣٧	٣٢ ٠٠٠	إيرادات خدمات إتصالات
٣ ٢٩٨ ٢١٧	٦ ٢٥٢ ٩٣٠	إيرادات خدمات المنتجع (*)
١٠ ٤٣٦ ٢٨٧	١٣ ٦٥٩ ٩١٦	

(*) تتمثل إيرادات خدمات المنتجع بواقع ٣,٩٥ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم وذلك مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لطاقيات المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من إتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجب تم الإتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصري للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنوياً بدءاً من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، وهذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦.

بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العملاء إبتداءً من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣,٩٥ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم.

٢١- تكاليف النشاط

١-٢١ تكلفة المبيعات

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصري	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ جنيه مصري	
-	٢٥١ ٤٧٢	تكلفة مبيعات أراضي - مشروع جمران (مرحلة أولى)
-	٨ ٦٥٠ ٤٥١	تكلفة مبيعات الاراضى - المرحلة الثانية
-	٨ ٩٠١ ٩٢٣	
-	٣ ٣١٥ ٣٤٧	يضاف:
-	١٢ ٢١٧ ٢٧٠	عمولة هيئة التنمية السياحية

٢٢- تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة

تتمثل قيمة تكاليف التشغيل المؤداة الظاهرة بقائمة الدخل في التالي:-

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٥ ١٥٨ ٢١٠	٦ ٤٠١ ٦٣٥	تكاليف كهرباء
٧٢٤ ٧٥٦	١ ٠٢٦ ٠٢٤	تكاليف مياه
١٨٩ ٠٠٠	٢٠٣ ٨٦٢	تكاليف مياه ري
٤ ٩٢١ ٧٤٥	٤ ٨٩٤ ٢٢١	إهلاك أصول التشغيل
٢ ٣٩٩ ٨٧٩	٣ ٢٥٦ ٦٠٢	أجور ومرتببات وما في حكمها
٢ ٩٨٨ ٥٠٠	٣ ٤٩١ ٧٧٩	تعاقبات عمالة مؤقتة
٤٧٩ ٨٥٧	٦٨٧ ٣٥٤	مصروفات نظافة
١ ٥١٨ ٩٣٢	١ ١٩٦ ٧٥٢	مصروفات أخرى
<u>١٨ ٣٨٠ ٨٧٩</u>	<u>٢١ ١٥٨ ٢٢٩</u>	

- ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي:

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١١ ٥٢٠ ٥٠٩	١٢ ٦١٣ ٨٧٩	تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه وري واتصالات
٦ ٨٦٠ ٣٧٠	٨ ٥٤٤ ٣٥٠	تكلفة خدمة إدارة المنتجع
<u>١٨ ٣٨٠ ٨٧٩</u>	<u>٢١ ١٥٨ ٢٢٩</u>	

٢٣- إيرادات التشغيل الأخرى

تتمثل إيرادات التشغيل الأخرى المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
-	٢٠٠	أرباح رأسمالية
٢٠ ١٦٢	-	مد مرافق لأراضي العملاء
١٦٣ ٣٥٢	-	مراجعة الرسومات الهندسية للعملاء
٤٢٣ ٨٣٢	٤٧٧ ٨١٢	تأجير أراضي لأبراج الاتصالات
٤٥ ٠٠٠	-	تأجير الرصيف البحري
٤١٣ ٧٦١	٤٥٢ ١٤٩	تأجير شاطئ
٦٥ ٢٨٩	٨٩ ٩٦٧	متنوعة
<u>١ ١٣١ ٣٩٦</u>	<u>١ ٠٢٠ ١٢٨</u>	

٢٤- مصروفات بيعية وتسويقية

تتمثل المصروفات البيعية والتسويقية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:-

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٥٩٦ ٨٢١	٨١٦ ٥١٣	أجور ومرتببات ومافى حكمها
٢ ٣٢٤ ٤٦٥	١ ٤٦٨ ٢٨٦	مصروفات دعائية وترويج واستشارات
٥٦٨ ٦٨٥	٢ ٩٩٥ ٩٠٥	عمولات بيع أراضي
<u>٣ ٤٨٩ ٩٧١</u>	<u>٥ ٢٨٠ ٧٠٤</u>	

٢٥- مصروفات عمومية وإدارية

تتمثل مصروفات عمومية وإدارية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢ ٥٥٠ ٣٠٩	٣ ٩٩٤ ١٠٥	أجور ومرتببات وبدلات وما فى حكمها (*)
٢٨١ ٤٥٠	٤٣٦ ٢٥٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
٧٢٥ ٣٤٧	-	تعويضات إنهاء خدمة
٥٧٢ ٠١٨	٩١٨ ٠٨٩	مصروفات إستشارات مالية وإدارية واتعاب مراجعة
-	٤٥٠	تبرعات
١ ١٢٩ ٧٧٠	١ ٩٧٠ ٣٢١	مصروفات أتعاب قانونية
٢٠١ ٣٣٤	٢١٢ ٤٠٩	إهلاك أصول إدارية
١٥ ٨٣٨	١٦ ١٤٨	مصروفات بنكية
٤٨٠ ٩٨٠	٥١٦ ٦٤٥	إيجارات
٦٤ ٢٧٥	٢٥٠ ٠٠٢	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
٩١ ٠٥٩	١٢٠ ٨٢٢	مصروفات سفر وانتقال
١٣٩ ٣٢٥	١٤١ ٠٤٨	اشتراكات
٣٥٣ ٦٨٩	١ ١٠٣ ٩٤٣	أخرى
<u>٦ ٦٠٥ ٣٩٤</u>	<u>٩ ٦٨٠ ٢٣٢</u>	

(*) تتضمن الأجرور والمرتببات والبدلات وما فى حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد / العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحميل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ بإعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٢٦- الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافى)

تتمثل الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافى) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:-

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٥٠ ٠٧٤ ٦٤٥	(٢٩ ٨٥١ ٩٥٩)	فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الاجنبية - (المدينة)
٢ ٢١٧ ٢٤٣	٣ ٤٩٤ ١٩٨	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
<u>٥٢ ٢٩١ ٨٨٨</u>	<u>(٢٦ ٣٥٧ ٧٦١)</u>	

٢٧- مصروف ضريبة الدخل

١-٢٧ يتمثل مصروف ضريبة الدخل الحالية المدرج بقائمة الدخل فيما يلي :

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ جنيه مصرى	الضريبة الحالية (*)
(٩.٠٤٦ ٢٥٤)	(١٩ ٢٦٤ ٢٦٨)	
<u>(٩.٠٤٦ ٢٥٤)</u>	<u>(١٩ ٢٦٤ ٢٦٨)</u>	

(*) وفيما يلي بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلى لضريبة الدخل:

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ جنيه مصرى	صافى الربح المحاسبى بقائمة الدخل (قبل الضريبة) بضاف / يخصم: تأثير الإهلاكات تأثير حركة المخصصات والاضمحلال فى العملاء والمدينون أثر فروق ترجمة الأرصدة بالعملة الاجنبية غير المحققة مصروفات غير قابلة للخصم الضريبى عوائد صناديق استثمار مباشر معفاة الوعاء الضريبى الضريبة على الدخل السعر الفعلى للضريبة
٣٧ ٦٤٩ ٠٩٧	٥٣ ٤٣٢ ٣٧٥	
٨٣٦ ٠٨٧	١ ٦٣١ ٣٤٠	
١ ٨٥٥ ٣٩٣	٢٦٧ ٠٤٤	
-	٢٩ ٨٥١ ٩٥٩	
٢٨١ ٤٥٠	٤٣٦ ٢٥٠	
(٤١٦ ٤٥٢)	-	
<u>٤٠ ٢٠٥ ٥٧٥</u>	<u>٨٥ ٦١٨ ٩٦٨</u>	
<u>٩.٠٤٦ ٢٥٤</u>	<u>١٩ ٢٦٤ ٢٦٨</u>	
<u>%٢٤</u>	<u>%٣٦</u>	

٢-٢٧ يتمثل قيمة الضريبة المؤجلة منفعة (مصروف) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:-

من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٣/٣١ جنيه مصرى	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٣/٣١ جنيه مصرى	الضريبة المؤجلة - منفعة
٦٥٤ ٠٥٩	٧ ١٤٣ ٦٨٨	
<u>٦٥٤ ٠٥٩</u>	<u>٧ ١٤٣ ٦٨٨</u>	

- ويتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلي:-

٢٠١٧/٣/٣١		حركة الفترة		٢٠١٦/١٢/٣١		
التزام	أصل	التزام	أصل	التزام	أصل	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
(٧٣.٢٢٢٧)	-	-	٣٦٦ ٩١٣	(٧ ٦٦٩ ١٤٠)	-	الأصول الثابتة
-	١٢٧٦٩ ٤٠٥	-	٦٠ ٠٨٤	-	١٢٧٠٩ ٣٢١	المخصصات واضمحلال عملاء فروق ترجمة عملات اجنبية
(٨٠.٠٤٨٧٤٥)	-	-	٦٧١٦ ٦٩١	(٨٦ ٧٦٥ ٤٣٦)	-	الاجمالى
<u>(٨٧ ٣٥٠ ٩٧٢)</u>	<u>١٢٧٦٩ ٤٠٥</u>	<u>-</u>	<u>٧ ١٤٣ ٦٨٨</u>	<u>(٩٤ ٤٣٤ ٥٧٦)</u>	<u>١٢٧٠٩ ٣٢١</u>	الرصيد
<u>(٧٤ ٥٨١ ٥٦٧)</u>			<u>٧ ١٤٣ ٦٨٨</u>	<u>(٨١ ٧٢٥ ٢٥٥)</u>		

٢٧-٣ الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبنود التالية:

٢٠١٧/٣/٣١

جنيه مصرى

٩ ٣٢٩ ٥٩٤

- مخصصات واطمحلل فى العملاء والمدينون

لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبنود السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة فى السنوات المستقبلية.

٢٨- الموقف الضريبي

٢٨-١ الضريبة على شركات الأموال

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبدء النشاط فى أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة على الدخل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية طبقاً لاحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لاحكام هذا القانون ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.
- وبتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل ، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالى لنشره ، وفيما يلي أهم التغييرات الواردة بالقرار:-

- ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥٪ من صافى الأرباح السنوية.
- ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
- ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧.
- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥ وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيم المنقولة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن فى نتيجة الفحص فى المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية.

- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة وتم أحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساسا عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ٨٣٩ ١٣٩ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير ، وتم التسوية من الرصيد الدائن للشركة طرف المصلحة.

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسددة بالزيادة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٩٦٥ ٤٠٨ ٦ جنيه مصرى بموجب المطالبة وتنبيهه بسداد الضريبة بنموذج (٣٦- سداد) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة الى مطالبة الشركة بمبلغ ٦٧٠ ٤٧٣ جنيه مصرى عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات الأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات.

- ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وجرى تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

- تم الانتهاء من الفحص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم إستلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات الأمورية وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى المحدد وجرى إعداد وتجهيز التحليلات والمستندات الخاصة بإعداد اللجنة الداخلية لحسم بنود الخلاف.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت الأمورية بالفحص التقديرى لتلك الفترة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها فى الميعاد القانونى المحدد وبناء عليه تم أخطار الشركة وتم عمل محضر فى تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ بأعادة الفحص باللجنة الداخلية بالأمورية وجرى التجهيز للفحص الفعلى لتلك الفترة (أعادة الفحص).

أعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦

- تم تقديم الإقرار فى المواعيد القانونية وفقا لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٢٨- ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف الأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٦٦٥ ٣١ جنيه مصرى.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٢٢١ ٥٢١ جنيه مصرى.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض الى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهريا وقامت الأمورية بربط تقديري عن تلك الفترة بنموذج (٣٨) تقديري وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وجرى التجهيز للفحص الفعلى لتلك السنوات.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦

- تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة فى الميعاد القانونى ولم يتم طلب تلك الفترة للفحص من قبل الأمورية حتى تاريخه.

٢٨-٣ ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩ ٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص मामورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦ فى الميعاد القانونى، ولم تقم मामورية بفحص تلك الفترة حتى تاريخه.

٢٨-٤ ضريبة الدمغة

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.
- لم تقم मामورية حتى تاريخه بفحص الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦.
- ٢٨-٥ قامت مصلحة الضرائب بتسوية فروق الفحص المستحقة على الشركة بموجب مطالبة المصلحة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ على نموذج (حجز أ) خصماً من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرفها خلال عام ٢٠١٥ وذلك بمبلغ ٢٣٢ ٢٥٢ ٣ جنيه مصرى.

٢٨-٦ الضريبة على القيمة المضافة

- تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به إعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

٢٩- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضى والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

٢٩-١ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بإرادة حرة، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية فى تاريخ قائمة المركز المالى قيمتها العادلة وذلك بخلاف الاستثمارات المالية غير المسجلة بالبورصة والمثبتة بالتكلفة والتي يصعب تحديد قيمتها العادلة.

٢٩-٢ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ قائمة المركز المالى ما يعادل مبلغ ٨٧٦ ١٩٤ ٦٩٥ ١ جنيهه ١٠٦ ٢٢٥ ٩٣٦ جنيه مصرى على التوالى، وفيما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية فى تاريخ قائمة المركز المالى.

فائض	العملات الأجنبية
٤١ ٨١٦ ٥١٦	الدولار الأمريكى
١٢ ٣٧٩	يورو أوروبى
١٥ ٨٣٣	جنيه استرلينى

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (٣-١) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد فى تاريخ قائمة المركز المالى.

٢٩-٣ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوي السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضي التي تبرمها الشركة مع عملائها هي عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأراضي.

٣٠- الإحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح لتكوين إحتياطي قانوني ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٣١- الموقف القانوني

١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، هذا قد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانوني وتم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ أكتوبر ٢٠١٣ لتمكين الشركة من الرد وتقديم المستندات وبتلك الجلسة حضرت شركة بيراميزا وطالبت التدخل هجومياً بالدعوى وتم التأجيل لجلسة ١٦ يونيو ٢٠١٤ بعد التصريح بجلسة ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ لشركة بيراميزا بالتدخل بالدعوى واستخراج المستندات من الهيئة وبهذه الجلسة تم الدفع بعدم قبول تدخل شركة بيراميزا استناداً للقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ وتأجلت الدعوى لجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ كما قامت الشركة بتقديم تظلم ثان للهيئة العامة للتنمية السياحية بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣ فى محاولة أخرى للعدول عن قرارها بسحب الأرض ، و بجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ تم التأجيل إلى ١٩ يناير ٢٠١٥ بناء على طلب الهيئة العامة للتنمية السياحية لتقديم المستندات وبتلك الجلسة تم تقديم حافظة مستندات طلبت شركة بيراميزا أجلاً للاطلاع عليها وقرر مفوض الدولة التأجيل للاطلاع لجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٥ وبتلك الجلسة أجلت الدعوى إلى ١٨ مايو ٢٠١٥ وبتلك الجلسة قدمت الشركة حافظة مستندات طويت على صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٦٤٩٢٨ لسنة ٦٧ ق المرفوعة من شركة بيراميزا المتدخلة ضد رئيس مجلس الوزراء وآخرين بطلب بطلان عقد بيع منطقة سهل حشيش وشهادة من جدول المحكمة بخصوص ذات الدعوى تفيد قيد الدعوى كما قدمت مذكرة بدفاعها وطلبت عدم قبول طلب التدخل من قبل الشركة المتدخلة لرفعها دعوى مستقلة بذات الطلبات وحجز الدعوى للتقرير ، كما حضر محامى عن الهيئة العامة للتنمية السياحية وطلب حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بالمذكرات ، كما حضر محامى عن شركة بيراميزا المتدخلة فى الدعوى وقدم مذكرة بدفاعه وطلب حجز الدعوى للتقرير ، وعليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى ولم تحدد أى جلسة أمام المحكمة كما أنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بإيداع التقرير حتى تاريخ شهادة المستشار القانوني ، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منها تساند موقف الشركة القانوني فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ والذى قامت الشركة بتنفيذ بنوده ، هذا وبالإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، وفى ضوء ما سبق فإن المستشار القانوني للشركة أورد بشهادته أن دعوى الإلغاء المقامة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية مرجحة الكسب بنسبة تفوق ٥٠٪.

٢- يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإدارى ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفا في تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وفى مراحلها الأولى وتأجلت لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ وفى هذه الجلسة تم حجز الدعوى لورود تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي ورد لاحقا وانتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقا لحين الفصل فى دعوى أخرى مقامة أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التى تبرمها الدولة. وفى جلسة ٩ يونيو ٢٠١٥ طلبت الشركة أجلاً للتعقيب على تقرير هيئة مفوضى الدولة. وقد تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقيب. وقد تم تأجيل الدعوى إداريا لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦. وقد أصدرت المحكمة حكمها بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجات السياحية فى القضية وعدم قبول الدعوى الاصلية المقامة من المدعى لرفعها من غير ذى صفة وبالمتابعة تبين عدم تقديم طعن حتى تاريخ شهادة محامى الشركة على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦ حصلت الشركة على شهادة تفيد عدم الطعن بما يفيد أن الحكم أصبح باتاً غير قابل للطعن عليه بأى وسيلة ، وبالنسبة لدعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية المشار إليه أعلاه فإنه لم يتم الفصل فيها من قبل المحكمة الدستورية العليا حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة ، وترى إدارة الشركة فى ضوء ما قد ورد بتقرير المستشار القانونى أن الدفوع القانونية المقدمة تساند موقف الشركة القانونى إلا أنه من الصعب التوقع حاليا بما سينتهى إليه الحكم النهائى فى القضية.

٣- كما قامت شركة بيراميزا للمنتجات السياحية برفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبت فيها بفسخ العقد المبرم بين الهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص أرض سهل حشيش والمؤرخ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ ورد الأرض للهيئة عدا تلك المقام عليها مشاريع كاملة وقام السيد مفوض الدولة بتأجيل الدعوى لجلسة ٢ إبريل ٢٠١٥ للاطلاع والرد من جانب الشركة على حافظة المستندات المقدمة من جانب شركة بيراميزا. والدعوى محجوزة للتقرير. وقد ورد تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي انتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقا لحين الفصل فى دعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التى تبرمها الدولة واحتياطيا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وتم تحديد جلسة للمرافعة أمام المحكمة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى لجلسة ٥ إبريل ٢٠١٦ للاطلاع والتقرير ثم تم التأجيل لجلسة ٣٠ أغسطس ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٨ نوفمبر ٢٠١٦ ثم تم التأجيل لجلسة ٣ يناير ٢٠١٧ للمستندات وبهذه الجلسة تم التأجيل الى جلسة ٢١ فبراير ٢٠١٧ لتقديم المستندات المطلوبة من قبل الهيئة العامة للتنمية السياحية وبهذه الجلسة لم تقدم الهيئة المستندات المطلوبة ولم يحضر محامى عن شركة بيراميزا فقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٣ مايو ٢٠١٧ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة عدم قبول الدعوى لرفعها من غير صفة. وترى إدارة الشركة ومستشارها القانونى فى ضوء الدفوع القانونية المقدمة سلامة موقف الشركة القانونى. هذا وقد تم إبرام إتفاقية شاملة مع شركة بيراميزا بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠١٦ بمقتضاها تم الإتفاق على تنازل شركة بيراميزا عن كافة الدعوى المرفوعة منها ضد الشركة ومن بينها هذه الدعوى.

٤- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضى لأحد عملاء الشركة فى ضوء رؤية الشركة بإخلاق العمل بشروط التعاقد ، وبجلسة ٢٦ إبريل ٢٠١٢ تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٦ يوليو ٢٠١٢ لبيان طبيعة العلاقة بين طرفى الدعوى والالتزامات كلا منهما تجاه الآخر وبيان مدى وجود إخلال فى تنفيذ تلك الالتزامات والطرف المتسبب فى ذلك الإخلال ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانونى بتقديم كافة الأسانيد القانونية التى تدعم موقفها فى الدعوى ، وقد تعاقبت الجلسات أمام المحكمة نظراً لعدم ورود تقرير الخبير للمحكمة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ لورود تقرير الخبير ثم الى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ للتقرير ، وقد أودع الخبير تقريره بجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٥ والذي جاء فى غير صالح الشركة وقد قامت الشركة بتقديم طلب للتأجيل بتلك الجلسة للاطلاع على تقرير الخبير وتقديم مذكرة بالاعتراضات عليه وتم التأجيل لجلسة ٧ مايو ٢٠١٥ ثم لجلسة ١٨ يونيو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٣ سبتمبر ٢٠١٥ وفى هذه الجلسة تم تأجيل الدعوى إدارياً لجلسة ٥ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وبهذه الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨ مارس ٢٠١٦ ، وبهذه الجلسة قدمت الشركة مذكرة بدفاعها طلبت فيها أصلياً - فسخ العقد وإحتياطياً - ندم لجنة خبراء ثلاثية لتقدير مدى وفاء الشركة المدعى عليها بالتزاماتها ، وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ مارس ٢٠١٦ وبتلك الجلسة قررت المحكمة بإعادة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل بالجيزة ليندب بدوره لجنة ثلاثية من خبرائه المختصين لإعادة فحص الدعوى والمستندات المقدمة فيها ولم يتم تحديد جلسة امام اللجنة الثلاثية حتى تاريخه هذا والدعوى مؤجلة إلى جلسة ١١ أكتوبر ٢٠١٦ للتقرير وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ وتم اخطارنا بان اللجنة قد حددت اول جلسة لنظر الموضوع فى ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦ ونظراً لعدم حضور ممثل عن شركة عبر المتوسط فقد تم التأجيل الى جلسة ٣٠ يناير ٢٠١٧ للإعلان وتقديم المستندات وبهذه الجلسة تم التأجيل الى جلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٧ ثم لجلسة ٢٧ مارس ٢٠١٧ لإستكمال المناقشة ثم بجلسة ٢٧ إبريل ٢٠١٧ تم انهاء مأمورية الخبراء وجارى إعداد تقرير ، ويرى المستشار القانونى للشركة وفقاً لتقريره فى هذا الشأن سلامة الموقف القانونى للشركة وفقاً لأحكام القانون والقضية مرجحة الكسب لصالح الشركة المصرية للمنتجات السياحية.

٥- توجد دعوى تحكيم من عميل أراضى بشأن عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص رغبة العميل فى عدم الالتزام بالعرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وبجلسة ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة حكمها بتعيين المحكم المرجح ضمن المحكمين المقيدين بوزارة العدل ، وبموجب حكم المحكمة التصحيحي تم تحديد اسم المحكم المرجح فى ٣٠ يناير ٢٠١٣ والذي قام العميل بالطعن على الحكم بتعيينه بطريق الاستئناف وتقرر لها جلسة ١٧ أغسطس ٢٠١٣ للاطلاع عليه وقد تم التأجيل عدة مرات تالية الى جلسة ٢١ يناير ٢٠١٤ والذي أصدر بها حكم بالغاء حكم التصحيح بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد قامت الشركة بالطعن بالنقض على هذا الحكم فى ٢٠ مارس ٢٠١٤ للخطأ فى تطبيق القانون وقام العميل من جانبه برفع دعوى جديدة لطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية وتم تأجيل نظرها الى جلسة ٢٢ مايو ٢٠١٤ ومنها الى جلسة ٥ يونيو ٢٠١٤ وبتلك الجلسة طلبت الشركة رفع دعوى فرعية ببطلان تشكيل هيئة التحكيم ووقف الدعوى تعليقياً لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقام من الشركة. وتأجلت لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ للدعوى الفرعية والإعلان وقررت المحكمة حجز الدعوى الفرعية للحكم بجلسة ٢٤ يوليو ٢٠١٤ وبتلك الجلسة تم التأجيل لجلسة ١٣ نوفمبر ٢٠١٤ لاستجواب طرفى الدعوى وتعاقبت الجلسات المتعلقة بتلك الدعوى ثم تم التأجيل لجلسة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ وقد قررت المحكمة فى تلك الجلسة وقف الدعوى تعليقا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة. وقد قام العميل بالإستئناف على هذا الحكم وقد تم حجز دعوى الإستئناف لجلسة ٣ يونيو ٢٠١٥ للحكم ، وقد قررت المحكمة قبول الإستئناف المقدم من العميل شكلا ورفضه موضوعا وتأييد حكم محكمة أول درجة والذي يقضى بوقف الدعوى الأصلية المقامة من العميل تعليقا لحين الفصل فى الطعن بالنقض المقدم من الشركة المصرية للمنتجات السياحية على حكم محكمة الإستئناف بالغاء حكم التصحيح السابق إصداره بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد حددت محكمة النقض جلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦ لنظر طلب وقف التنفيذ بشأن الطعن المرفوع من الشركة المصرية للمنتجات السياحية وبهذه الجلسة تم رفض الشق المستعجل وحددت لها جلسة فى ١٢ نوفمبر ٢٠١٦ بغرفة المشورة وبهذه الجلسة قررت المحكمة عدم قبول الطعن وقد قامت الشركة الوطنية بتسجيل الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية لجلسة ٢٠١٧/١/٣ وبهذه الجلسة حضرنا وطلبنا أجلا للمستندات كما حضر محامى عن الشركة الوطنية وطلب حجز الدعوى للحكم لذلك فقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٠١٧/٢/٢٨ وبهذه الجلسة قضت المحكمة برفض الدعوى الاصلية بحالتها ورفض الدعوى الفرعية بحالتها وقد قام العميل بالإستئناف على هذا الحكم وبجلسة ٢٠١٧/٤/١٨ تم حجز دعوى الإستئناف لجلسة ٢٤ مايو ٢٠١٧ للحكم. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد فى بدايته فبالتالى لا يمكن التنبؤ بما ستنتهى إليه هيئة التحكيم من حكم ، وترى الشركة أن الدفع المقدمة منها تدعم موقفها القانونى فى ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.